المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

أثر التوسع العسكري المصري على التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا

م.م. بدر داخل بديوي العبدلي
مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مؤسسة المكين للعلوم والمعارف، العراق
البريد الالكتروني: baderd.alabdali@uokofa.edu.iq

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التوسع العسكري المصري في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا، من خلال دراسة دوافع هذا التوسع، وأبرز مظاهره، وانعكاساته في البيئة الأمنية الإقليمية، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن التوسع العسكري المصري بعد عام 2013 لم يقتصر على تحديث القدرات العسكرية، وإنما جاء استجابةً للتحولات الأمنية والإقليمية التي شهدتها المنطقة، ولاسيما الأزمة الليبية، وتصاعد التهديدات العابرة للحدود، وتنامي التنافس الإقليمي والدولي في شمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط. وقد اعتمد البحث المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي ومدخل توازن القوى لتحليل أبعاد التوسع العسكري المصري وتفسير تأثيره في إعادة صياغة موازين القوى الإقليمية. وتوصل البحث إلى أن مصر نجحت في تعزيز مكانتها بوصفها قوة إقليمية فاعلة عبر تطوير قدراتها العسكرية، وتنويع مصادر تسليحها، وتوسيع نطاق انتشارها الستراتيجي بما أسهم في تعزيز قدرتها على الردع، وحماية مصالحها الحيوية، والتأثير في معادلات الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا، مع استمرار ارتباط فاعلية هذا الدور بجملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: مصر، التوسع العسكري، التوازنات الإقليمية، شمال أفريقيا، الأمن الإقليمي، توازن القوى.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

The Impact of Egyptian Military Expansion on Regional Balances in North Africa

Bader Dakhel Badiwi Al-Abdali
Kufa Studies Center, University of Kufa, Al-Makin Foundation for Science and Knowledge, Iraq
Email: baderd.alabdali@uokofa.edu.iq

ABSTRACT

This study examines the impact of Egypt's military expansion on regional balances in North Africa by analyzing its underlying drivers, major manifestations, and implications for the regional security environment. The study is based on the assumption that Egypt's military expansion after 2013 was not merely a process of modernizing its armed forces, but rather a strategic response to the evolving regional security environment, particularly the Libyan crisis, the rise of transnational threats, and the intensifying regional and international competition in North Africa and the Eastern Mediterranean. The study adopts the analytical approach as its primary methodology, supported by the descriptive approach and the Balance of Power framework to assess the dimensions of Egypt's military expansion and its impact on regional power dynamics. The findings indicate that Egypt has strengthened its position as a significant regional power through the modernization of its military capabilities, the diversification of its arms procurement, and the expansion of its strategic military presence. These measures have enhanced Egypt's deterrence capabilities, safeguarded its vital national interests, and increased its influence over regional security dynamics in North Africa. Nevertheless, the effectiveness of this role remains closely linked to a range of political, economic, and regional variables.

Keywords: Egypt, Military Expansion, Regional Balance, North Africa, Regional Security, Balance of Power.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

المقدمة:

شهدت البيئة الإقليمية في شمال أفريقيا خلال العقدين الأخيرين تحولات أمنية وستراتيجية عميقة، ارتبطت بتداعيات ما بعد عام 2011، وانهيار عدد من مراكز الضبط الإقليمي، وتصاعد التهديدات العابرة للحدود، ولاسيما في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن تنامي التنافس الدولي والإقليمي على الممرات البحرية وموارد الطاقة في شرق البحر المتوسط. وفي ظل هذه التحولات، برزت مصر بوصفها إحدى القوى الإقليمية التي سعت إلى إعادة بناء قدراتها العسكرية وتوسيع هامش حركتها الاستراتيجية، ليس فقط لأغراض الدفاع التقليدي، وإنما لتأمين مجالها الحيوي الممتد غرباً باتجاه ليبيا، وشمالاً باتجاه البحر المتوسط، وجنوباً باتجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

إن التوسع العسكري المصري لا يمكن فهمه بوصفه مجرد عملية تحديث تسليحي أو زيادة في القدرات القتالية، بل هو تعبير عن إدراك أمني جديد لطبيعة التهديدات المحيطة بالدولة المصرية، فقد فرضت حالة عدم الاستقرار في ليبيا، وصعود التنظيمات المسلحة، وتزايد النفوذ التركي في بعض ملفات شمال أفريقيا، وتداخل المصالح الدولية في المتوسط، ضرورة انتقال مصر من مفهوم الدفاع عن الحدود المباشرة إلى مفهوم أوسع يقوم على الردع الاستباقي وحماية المجال الحيوي، ومن هنا اتجهت (القاهرة) إلى تنويع مصادر التسليح، وتحديث القوات الجوية والبحرية، وإنشاء قواعد عسكرية كبرى، وتكثيف المناورات المشتركة، بما منحها قدرة أكبر على التأثير في موازين القوى الإقليمية

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تنامي الدور العسكري المصري في شمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، وما رافقه من تحديث واسع للقدرات العسكرية وتوسيع لمجالات الانتشار الاستراتيجي، الأمر الذي جعل مصر أحد الفاعلين الرئيسين في معادلات الأمن الإقليمي، كما تبرز أهمية البحث في تحليل أثر هذا التوسع العسكري في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، ولاسيما في ظل الأزمات الأمنية في ليبيا، وتصاعد التنافس الإقليمي والدولي في منطقة شمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط، بما يسهم في فهم طبيعة التحولات التي تشهدها البيئة الأمنية الإقليمية وانعكاساتها على استقرار المنطقة.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من الإشكالية الرئيسة الآتية: ما أثر التوسع العسكري المصري في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

1. ما أبرز دوافع التوسع العسكري المصري بعد عام 2013؟
2. ما أهم مظاهر هذا التوسع العسكري؟
3. كيف انعكس التوسع العسكري المصري على موازين القوى في شمال أفريقيا؟
4. ما مستقبل الدور العسكري المصري في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التوسع العسكري المصري بعد عام 2013 لم يكن مجرد عملية تحديث للقدرات العسكرية، بل جاء استجابةً للتحولات الأمنية والإقليمية المحيطة بالدولة المصرية، وأسهم في تعزيز مكانة مصر بوصفها قوة إقليمية فاعلة في شمال أفريقيا، بما انعكس على إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية وتعزيز قدرة القاهرة على تحقيق الردع وحماية مصالحها الاستراتيجية، مع بقاء هذا الدور مرتبطاً بمجموعة من المحددات السياسية والاقتصادية والإقليمية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، وذلك لتحليل دوافع التوسع العسكري المصري وآثاره في التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا، مع الاستعانة بـالمنهج الوصفي لعرض تطور القدرات العسكرية المصرية ومظاهرها، فضلاً عن توظيف مدخل توازن القوى بوصفه إطاراً تحليلياً لتفسير تأثير تنامي القوة العسكرية المصرية في العلاقات الإقليمية وفي إعادة صياغة موازين القوى داخل شمال أفريقيا.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: التوسع العسكري المصري (الدوافع ومظاهر القوة).

المبحث الثاني: أثر التوسع العسكري المصري على التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا.

المبحث الأول: التوسع العسكري المصري (الدوافع ومظاهر القوة)

لا يمثل التوسع العسكري المصري حالة طارئة أو معزولة عن السياق الإقليمي، بل جاء نتيجة تراكمات أمنية واستراتيجية فرضتها طبيعة البيئة المحيطة بمصر بعد عام 2011. فقد وجدت الدولة المصرية نفسها أمام تهديدات متعددة الاتجاهات: حدود غربية مضطربة مع ليبيا، وتحديات بحرية في المتوسط، وضغوط أمنية في البحر الأحمر، وتنافس إقليمي مع قوى تسعى إلى توسيع نفوذها في المجال القريب من الأمن القومي المصري. لذلك اتجهت القاهرة إلى تطوير بنية قوتها العسكرية، بما ينسجم مع تصور أوسع لدورها الإقليمي.

المطلب الأول: دوافع التوسع العسكري المصري بعد عام 2013

ارتبط التوسع العسكري المصري بعد عام 2013 بجملة من الدوافع الأمنية والسياسية والاستراتيجية، ويمكن القول إن هذه الدوافع لم تكن منفصلة بعضها عن بعض، بل تداخلت ضمن تصور مصري شامل للأمن القومي، فقد دفعت حالة الاضطراب الإقليمي مصر إلى إعادة تقييم مصادر التهديد، والانتقال من التركيز على الدفاع التقليدي إلى بناء قدرة عسكرية أكثر مرونة وانتشاراً.

يتمثل الدافع الأول في حماية الحدود الغربية مع ليبيا، إذ شكلت الأزمة الليبية أحد أهم المحددات المباشرة للتوسع العسكري المصري، فبعد سقوط النظام الليبي عام 2011، تحولت ليبيا إلى ساحة مفتوحة للتنافس الداخلي والخارجي، وانتشرت فيها الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والتنظيمات المتطرفة. وبحكم الامتداد الجغرافي الطويل بين مصر وليبيا، أصبحت الحدود الغربية المصرية مصدراً دائماً للتهديد، سواء من خلال تهريب السلاح أو تسلل العناصر المسلحة أو انتقال الفوضى الأمنية إلى الداخل المصري، ومن هنا تعاملت القاهرة مع الملف الليبي بوصفه ملفاً مرتبطاً مباشرة بالأمن القومي، وليس مجرد أزمة خارجية، وقد برز هذا الإدراك بوضوح في الموقف المصري من خط سرت ـ الجفرة عام 2020، حين اعتبرت مصر أن تقدم القوات المدعومة من تركيا باتجاه هذا الخط يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي. ولم يكن هذا الموقف مجرد إعلان سياسي، بل كان تعبيراً عن استعداد مصري لاستخدام القوة العسكرية إذا تجاوزت الأطراف الإقليمية حدوداً معينة في ليبيا. وبذلك تحولت القوة العسكرية المصرية إلى أداة ردع هدفها منع اختلال التوازن في الجوار الغربي، وإبقاء الأزمة الليبية ضمن حدود لا تسمح بقيام واقع إقليمي معادٍ لمصر، أما الدافع الثاني فيرتبط بصعود التنافس الإقليمي في شمال أفريقيا وشرق المتوسط، ولاسيما مع تنامي الحضور التركي في ليبيا والمتوسط. فقد أدى التدخل التركي في ليبيا، وتوقيع أنقرة اتفاقات أمنية وبحرية مع حكومة طرابلس، إلى زيادة إدراك مصر بأن التوازن الإقليمي لم يعد محكوماً فقط بالقوى المغاربية أو العربية، بل أصبح مفتوحاً أمام قوى إقليمية تسعى إلى إعادة رسم النفوذ

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

السياسي والعسكري في المنطقة، لذلك رأت القاهرة أن تطوير قدراتها البحرية والجوية ضرورة للحفاظ على موقعها في معادلات المتوسط وشمال أفريقيا [1].

ويتمثل الدافع الثالث في حماية المصالح البحرية ومصادر الطاقة، فمع تصاعد أهمية منطقة شرق البحر المتوسط بوصفه منطقة غنية بالغاز الطبيعي وممراً مهماً لحركة التجارة والطاقة، لم يعد الأمن المصري محصوراً في اليابسة، بل امتد إلى المجال البحري، وقد فرض ذلك على مصر تطوير قواتها البحرية وبناء قواعد قادرة على تأمين السواحل والمنشآت الاقتصادية وخطوط الملاحة، ومن هذا المنطلق، يمكن فهم افتتاح قواعد عسكرية وبحرية كبرى بوصفه جزءاً من تصور استراتيجي يربط بين الأمن العسكري والأمن الاقتصادي [2].

ويرتبط الدافع الرابع بتعزيز الردع الإقليمي، فالدولة التي تمتلك قدرة عسكرية حديثة لا تستخدم القوة بالضرورة، لكنها تمتلك قدرة أكبر على التأثير في حسابات الخصوم، ومن هنا فإن التوسع العسكري المصري هدف إلى رفع كلفة أي تهديد محتمل ضد المصالح المصرية، سواء في ليبيا أو البحر المتوسط أو البحر الأحمر، فالردع لا يتحقق فقط من خلال امتلاك السلاح، وإنما من خلال إظهار القدرة على استخدامه ضمن بيئة إقليمية معقدة، أما الدافع الخامس فيتمثل في إعادة بناء المكانة الإقليمية لمصر، فقد أدركت القاهرة أن التحولات التي أعقبت عام 2011 أضعفت بعض مراكز القوة العربية، وفتحت المجال أمام قوى إقليمية غير عربية للتأثير في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولذلك سعت مصر إلى استعادة دورها الإقليمي من خلال الجمع بين الدبلوماسية والقوة العسكرية، فالتوسع العسكري هنا لم يكن غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتعزيز القدرة التفاوضية المصرية في الملفات الإقليمية [3]، وعليه، يمكن القول إن دوافع التوسع العسكري المصري جاءت نتيجة تداخل الأمن الداخلي بالأمن الإقليمي، وتحوّل الجوار الليبي والمتوسطي إلى مجال حيوي مباشر لمصر، ومن ثم فإن هذا التوسع لم يكن موجهاً إلى خلق حالة صدام إقليمي مباشر، بقدر ما كان يهدف إلى إنتاج توازن ردعي يمنع القوى المنافسة من فرض وقائع استراتيجية على حساب المصالح المصرية.

المطلب الثاني: مظاهر التوسع العسكري المصري وأدواته

انطلاقاً من الدوافع الأمنية والستراتيجية التي تم تناولها في المطلب السابق، لم يقتصر التوجه المصري على تبني رؤية أمنية جديدة، وإنما تُرجم عملياً إلى برنامج شامل لإعادة بناء القدرات العسكرية وتحديثها، فالدوافع، مهما بلغت أهميتها، لا تحقق أهدافها ما لم تترجم إلى أدوات تنفيذية تعزز من قدرة الدولة على الردع وحماية مصالحها الحيوية، ومن هذا المنطلق، شرعت مصر منذ عام 2013 في تنفيذ عملية تحديث عسكري واسعة النطاق شملت مختلف أفرع القوات المسلحة، واعتمدت على تنويع مصادر التسليح، وتطوير البنية التحتية العسكرية، وإنشاء قواعد ستراتيجية، بما يعكس انتقال المؤسسة العسكرية المصرية من مفهوم الدفاع التقليدي إلى مفهوم القوة الشاملة القادرة على العمل داخل المجالين الإقليمي والبحري.

ويعد تحديث منظومة التسليح أحد أبرز مظاهر هذا التوسع العسكري، إذ تبنت مصر سياسة تقوم على تنويع مصادر السلاح بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد، بما يحد من القيود السياسية المرتبطة بالتسليح ويمنح القوات المسلحة مرونة أكبر في تطوير قدراتها القتالية، وفي هذا السياق، عقدت (القاهرة) سلسلة من الصفقات العسكرية مع عدد من الدول، كان أبرزها فرنسا التي زودت مصر بطائرات (رافال)، وحاملتي المروحيات (ميسترال)،

[1]- محمد عبد الواحد، الأمن القومي المصري والأزمة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022، ص8.

[2]- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر وأمن شرق البحر المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021، ص12.

[3] - Butter David, Egypt's Energy Ambitions and its Eastern Mediterranean Policy, In Eastern Mediterranean in Uncharted Waters: Perspectives on Emerging Geopolitical Realities, edited by Michaël Tanchum, Konrad-Adenauer-Stiftung, 2020, p32.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

والفرقاطة (فريم)، فضلاً عن التعاقد مع ألمانيا للحصول على غواصات من طراز (Type-209)، وفرقاطات (MEKO A200)، إلى جانب التعاون العسكري مع روسيا في مجالات الطيران والدفاع الجوي، واستمرار الشراكة العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في برامج التسليح والتدريب المشترك، وقد أسهم هذا التنوع في رفع مستوى الجاهزية العملياتية للقوات المسلحة، وتقليل الاعتماد على مورد واحد للسلاح، وفي الإطار ذاته، أولت مصر اهتماماً كبيراً بتطوير القوات البحرية، إدراكاً منها للتحول الذي شهدته البيئة الستراتيجية في شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر، فبعد اكتشافات الغاز الطبيعي، وازدياد أهمية خطوط الملاحة الدولية، أصبح الأمن البحري جزءاً أساسياً من الأمن القومي المصري، ولذلك شهدت القوات البحرية عملية تحديث غير مسبوقة تمثلت في إدخال فرقاطات حديثة، وغواصات متطورة، وسفن إنزال، وحاملتي المروحيات من طراز (ميسترال)، الأمر الذي عزز قدرة مصر على حماية سواحلها الممتدة لأكثر من ثلاثة آلاف كيلومتر، وتأمين حقول الغاز والمنشآت البحرية، فضلاً عن المشاركة في العمليات المشتركة ومهام حفظ الأمن البحري، ولم يقتصر التطوير على القوات البحرية، بل شمل أيضاً القوات الجوية التي أصبحت تمثل إحدى الركائز الأساسية للقوة العسكرية المصرية، فقد عملت (القاهرة) على تحديث أسطولها الجوي عن طريق إدخال مقاتلات متعددة المهام، وتطوير قدرات الاستطلاع والإنذار المبكر، والطائرات دون طيار، بما وفر للقوات المسلحة قدرة أكبر على تنفيذ عمليات بعيدة المدى، والاستجابة السريعة للتهديدات العابرة للحدود، ولاسيما في الاتجاه الستراتيجي الغربي المرتبط بالأزمة الليبية، أما القوات البرية، فقد شهدت هي الأخرى عمليات تحديث مستمرة شملت تطوير الدبابات والمدرعات، ووسائل القيادة والسيطرة، وأنظمة الاتصالات، إضافة إلى تحسين قدرات القوات الخاصة وقوات التدخل السريع، بما يتناسب مع طبيعة التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب والجماعات المسلحة، التي تتطلب سرعة الحركة والقدرة على تنفيذ عمليات دقيقة في بيئات جغرافية متنوعة [1].

ومن أبرز مظاهر التوسع العسكري المصري كذلك إنشاء وتطوير القواعد العسكرية الاستراتيجية، التي عكست تحولاً واضحاً في العقيدة العسكرية المصرية نحو توسيع نطاق الانتشار والقدرة على الاستجابة السريعة. ففي عام 2017 افتتحت قاعدة (محمد نجيب) العسكرية في المنطقة الشمالية الغربية، وهي من أكبر القواعد العسكرية في الشرق الأوسط، وقد جاءت لتعزيز تأمين الاتجاه الستراتيجي الغربي ومواجهة تداعيات الأزمة الليبية، كما افتتحت مصر قاعدة برنيس العسكرية عام 2020 على ساحل البحر الأحمر، لتأمين الملاحة الدولية، وحماية المصالح الاقتصادية، وتعزيز القدرة على مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فضلاً عن دعم الأمن في منطقة القرن الأفريقي [2].

وفي سياق تعزيز الجاهزية القتالية، كثفت القوات المسلحة المصرية مشاركتها في المناورات العسكرية المشتركة مع عدد من الدول العربية والأجنبية، مثل مناورات (النجم الساطع) مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومناورات (ميدوزا) مع اليونان وقبرص، إلى جانب تدريبات مشتركة مع فرنسا والإمارات والسعودية وعدد من الدول الأفريقية، وقد أسهمت هذه التدريبات في رفع كفاءة القوات المسلحة، وتعزيز قابلية العمل المشترك، واكتساب الخبرات العملياتية في البيئات القتالية المختلفة، وإلى جانب تطوير القدرات القتالية، اتجهت الدولة المصرية إلى دعم الصناعات العسكرية الوطنية بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز الاكتفاء الذاتي في بعض المعدات العسكرية، وشهدت السنوات الأخيرة توسعاً في إنتاج العربات المدرعة، والذخائر، وبعض الأنظمة الإلكترونية، فضلاً عن تطوير الهيئة العربية للتصنيع والهيئة القومية للإنتاج الحربي، بما يتماشى مع التوجه نحو

[1] - International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2025, London: Routledge, 2025, p.22.

[2] - Flavia Troisi, Egypt and the Development of its National Navy: How Cairo is Responding to the New Challenges of the Mediterranean and the Red Sea, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 2021, p32.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

بناء قاعدة صناعية عسكرية قادرة على تلبية جانب من احتياجات القوات المسلحة، ودعم مكانة مصر بوصفها منتجاً لبعض الصناعات الدفاعية في المنطقة [1].

وبذلك يتضح أن مظاهر التوسع العسكري المصري لم تقتصر على زيادة حجم الإنفاق العسكري أو اقتناء منظومات تسليح حديثة، وإنما شملت عملية إعادة هيكلة شاملة للقدرات العسكرية، اعتمدت على تحديث مختلف أفرع القوات المسلحة، وتطوير البنية التحتية العسكرية، وتنويع مصادر السلاح، وتوسيع الانتشار الاستراتيجي. وقد أسهمت هذه الإجراءات في توفير الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف التي دفعت مصر إلى هذا التوسع، وهو ما يمهد للانتقال إلى المبحث الثاني، الذي يتناول انعكاسات هذه القدرات العسكرية على التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا، ومدى نجاحها في إعادة تشكيل موازين القوى داخل الإقليم.

المبحث الثاني: أثر التوسع العسكري المصري على التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا

يشكل التوسع العسكري المصري أحد أبرز المتغيرات التي أسهمت في إعادة تشكيل البيئة الأمنية في شمال أفريقيا خلال العقد الأخير، فبعد أن تناول المبحث الأول دوافع هذا التوسع ومظاهره، يتبين أن تحديث المؤسسة العسكرية المصرية لم يكن غاية بحد ذاته، وإنما جاء بوصفه وسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأمنية واستراتيجية أوسع، إذ إن قيمة القوة العسكرية لا تقاس بحجم الإنفاق أو نوعية الأسلحة فحسب، وإنما بقدرتها على التأثير في سلوك الوحدات السياسية الأخرى، وإعادة صياغة موازين القوى، ورفع مستوى الردع، ومنح صانع القرار مساحة أكبر للمناورة في إدارة الأزمات الإقليمية، وانطلاقاً من ذلك، فإن دراسة أثر التوسع العسكري المصري تقتضي تحليل انعكاساته على البيئة الإقليمية في شمال أفريقيا، ولاسيما في ظل استمرار الأزمة الليبية، وتصاعد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة شرق البحر المتوسط، وتنامي التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، كما تقتضي الوقوف على مستقبل هذا الدور العسكري، ومدى استمراره في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والإقليمية.

المطلب الأول: انعكاسات التوسع العسكري المصري على موازين القوى الإقليمية

أدى التوسع العسكري المصري إلى إحداث تحولات مهمة في معادلات القوة داخل شمال أفريقيا، إذ انتقلت مصر من مرحلة التركيز على حماية حدودها الوطنية إلى مرحلة تبني سياسة أمنية أكثر شمولاً، تقوم على منع انتقال مصادر التهديد إلى الداخل المصري، والتعامل مع المخاطر في محيطها الإقليمي قبل وصولها إلى حدود الدولة، ويعكس هذا التحول تطوراً في مفهوم الأمن القومي المصري، الذي لم يعد يقتصر على حماية الإقليم الوطني، وإنما امتد ليشمل المجال الحيوي الذي ترتبط به المصالح الاستراتيجية المصرية.

وقد برزت آثار هذا التوسع بصورة واضحة في إدارة الأزمة الليبية، التي شكلت منذ عام 2011 أحد أهم مصادر التهديد للأمن القومي المصري، فغياب سلطة الدولة في ليبيا، وانتشار الجماعات المسلحة، وازدياد عمليات تهريب السلاح والعناصر المتطرفة عبر الحدود، فرض على مصر إعادة صياغة ستراتيجيتها الأمنية تجاه الاتجاه الغربي، ولم يكن الهدف من تعزيز القدرات العسكرية المصرية التدخل العسكري المباشر داخل ليبيا، بقدر ما كان يتمثل في بناء قوة ردع تمنع انتقال الفوضى إلى الداخل المصري، وتحافظ على توازن القوى داخل الساحة الليبية بما لا يسمح بقيام ترتيبات أمنية تهدد المصالح المصرية، حيث انعكس ذلك في السياسة المصرية تجاه الأزمة الليبية، إذ جمعت (القاهرة) بين التحرك السياسي والدبلوماسي وبين امتلاك القدرة العسكرية اللازمة لدعم هذه التحركات، فإعلان خط سرت–الجفرة بوصفه خطاً أحمر لم يكن مجرد تصريح سياسي، وإنما رسالة ردع استندت إلى امتلاك مصر قوات قادرة على التدخل إذا اقتضت الضرورة ذلك، ومن ثم أسهمت القوة

[1]- عمرو عبد العاطي، التدريبات العسكرية المشتركة وأثرها في تعزيز القوة الشاملة للدولة المصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2023، ص14.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

العسكرية في تعديل حسابات مختلف الأطراف المنخرطة في الأزمة، وأسهمت بصورة غير مباشرة في الحد من احتمالات توسع العمليات العسكرية داخل ليبيا [1].

ومن ناحية أخرى، أدى التوسع العسكري المصري إلى إعادة صياغة التوازنات البحرية في منطقة شرق البحر المتوسط، فقد فرضت اكتشافات الغاز الطبيعي وتزايد أهمية الممرات البحرية على مصر تطوير قواتها البحرية لتكون قادرة على حماية مصالحها الاقتصادية ومنشآتها البحرية وبفضل إدخال حاملتي المروحيات والفرقاطات الحديثة والغواصات المتطورة، أصبحت البحرية المصرية من أكثر القوات البحرية تطوراً في المنطقة، الأمر الذي عزز قدرة الدولة على حماية مناطقها الاقتصادية الخالصة، وتأمين خطوط الملاحة، ورفع مستوى الردع البحري [2].

ولم يقتصر أثر القوة البحرية على الجانب الدفاعي، بل امتد إلى تعزيز الدور السياسي لمصر في ملفات الطاقة والتعاون الإقليمي، إذ أصبح امتلاك قوة بحرية متطورة عاملاً داعماً للموقف المصري في قضايا ترسيم الحدود البحرية، وتأمين مشروعات الطاقة، وتعزيز التعاون مع الدول المطلة على البحر المتوسط، وهو ما انعكس على مكانة مصر بوصفها طرفاً رئيساً في معادلات الأمن البحري في المنطقة.

كما أسهم التوسع العسكري في تعزيز مكانة مصر داخل منظومة الأمن الإقليمي العربي والأفريقي، إذ شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في المناورات العسكرية المشتركة، وبرامج التدريب، والتعاون الدفاعي مع عدد من الدول العربية والأفريقية والأوروبية، وقد عزز هذا التعاون من قدرة القوات المسلحة المصرية على اكتساب الخبرات العملياتية، وفي الوقت نفسه أسهم في ترسيخ صورة مصر باعتبارها شريكاً أمنياً رئيساً في جهود مكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود، وحفظ الاستقرار الإقليمي، وفي السياق ذاته، انعكس التوسع العسكري على قدرة مصر في توظيف القوة العسكرية بوصفها إحدى أدوات السياسة الخارجية، فامتلاك قدرات عسكرية متطورة وفر دعماً للمواقف السياسية المصرية في القضايا الإقليمية، ومنحها مساحة أوسع للمناورة في إدارة الأزمات، إذ أصبحت القوة العسكرية عنصر دعم للدبلوماسية المصرية وليست بديلاً عنها، وهو ما يظهر في اعتماد (القاهرة) على الجمع بين التحركات السياسية والرسائل العسكرية في التعامل مع الملفات الإقليمية الحساسة، ولكن على الرغم من هذه الآثار الإيجابية، فإن التوسع العسكري المصري لم يكن بمنأى عن التحديات، فقد أدى تعاظم القدرات العسكرية المصرية إلى زيادة اهتمام القوى الإقليمية والدولية بمراقبة تطور القوة المصرية، كما فرض على القاهرة ضرورة تحقيق توازن بين متطلبات الأمن القومي وبين الأعباء الاقتصادية المترتبة على استمرار برامج التحديث العسكري، فضلاً عن ذلك، فإن استمرار الأزمات في ليبيا ومنطقة الساحل يجعل البيئة الأمنية في شمال أفريقيا بيئة متغيرة، الأمر الذي يتطلب استمرار تطوير القدرات العسكرية بما يتناسب مع طبيعة التهديدات الجديدة [3]، وعليه، يمكن القول إن التوسع العسكري المصري لم يؤد إلى اختلال موازين القوى بقدر ما أسهم في إعادة تحقيق حالة من التوازن الإقليمي، إذ وفر لمصر قدرة أكبر على حماية مصالحها، وتعزيز الردع، والمشاركة بصورة أكثر فاعلية في إدارة الأزمات الإقليمية، وهو ما انعكس على استقرار شمال أفريقيا بدرجات متفاوتة

[1]- محمد فوزي، السياسة المصرية تجاه الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2023، ص12.

[2] - International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2025, Op.cit. p.22.

[3] - Flavia Troisi, Egypt and the Development of its National Navy: How Cairo is Responding to the New Challenges of the Mediterranean and the Red Sea. Milan: Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 2021, p.21.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

المطلب الثاني: مستقبل الدور العسكري المصري في شمال أفريقيا

إن التحولات التي شهدتها السياسة الدفاعية المصرية خلال العقد الأخير تشير إلى أن الدور العسكري لم يعد يقتصر على حماية الحدود الوطنية أو مواجهة التهديدات التقليدية، وإنما أصبح جزءاً من رؤية استراتيجية أشمل تهدف إلى الحفاظ على التوازن الإقليمي، وتأمين المصالح الاقتصادية، وتعزيز مكانة مصر بوصفها إحدى القوى الرئيسة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ومن ثم، فإن مستقبل هذا الدور لن يتحدد بحجم القوة العسكرية وحدها، وإنما سيتأثر بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي ستحدد طبيعة توظيف هذه القوة خلال السنوات المقبلة.

فعلى المستوى الداخلي، يرتبط استمرار التوسع العسكري بقدرة الدولة المصرية على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، فعمليات تحديث القوات المسلحة، وتطوير منظومات التسليح، وإنشاء القواعد العسكرية، وصيانة المعدات الحديثة، تتطلب موارد مالية كبيرة، الأمر الذي يجعل استمرار هذه البرامج مرهوناً بقدرة الاقتصاد المصري على توفير التمويل اللازم دون أن يؤثر ذلك في أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تطوير الصناعات العسكرية الوطنية سيشكل عاملاً مهماً في تخفيض الاعتماد على الاستيراد وتقليل الكلفة المالية المرتبطة ببرامج التسلح، أما على المستوى الإقليمي، فإن مستقبل الدور العسكري المصري سيظل مرتبطاً بطبيعة البيئة الأمنية في شمال أفريقيا، ولاسيما استمرار الأزمة الليبية، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن استمرار التنافس على النفوذ في شرق البحر المتوسط، فكلما استمرت هذه التحديات، ازدادت الحاجة إلى المحافظة على مستوى مرتفع من الجاهزية العسكرية، مع مواصلة تطوير القدرات الدفاعية والهجومية بما يتناسب مع طبيعة التهديدات الجديدة، ومن ناحية أخرى، لا يمكن عزل مستقبل الدور العسكري المصري عن طبيعة التفاعلات الدولية في الإقليم، إذ إن شمال أفريقيا أصبحت إحدى المناطق التي تتقاطع فيها مصالح عدد من القوى الدولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل أي تغير في موازين القوى الدولية ينعكس بصورة مباشرة على طبيعة الدور المصري، لذلك ستسعى (القاهرة) إلى المحافظة على سياسة تنويع الشراكات العسكرية، بما يضمن استمرار حصولها على التكنولوجيا العسكرية الحديثة، ويمنحها هامشاً أوسع للاستقلال في قراراتها الستراتيجية [1].

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن استشراف مستقبل الدور العسكري المصري في شمال أفريقيا عن طريق ثلاث احتمالات رئيسة هي:-

أولاً: احتمال استمرار سياسة الردع وتعزيز التوازن الإقليمي

يقوم هذا الاحتمال على فرضية استمرار البيئة الإقليمية الحالية دون حدوث تغيرات جذرية في طبيعة التهديدات الأمنية، وهو ما يعني استمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا، واستمرار نشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، مع بقاء التنافس الإقليمي في شرق البحر المتوسط ضمن حدود لا تصل إلى مرحلة الصدام العسكري المباشر، وفي ظل هذا الاحتمال، ستواصل مصر تنفيذ برامج تحديث قواتها المسلحة، مع التركيز على تطوير القوات البحرية والجوية وأنظمة الدفاع الجوي وتعزيز الصناعات العسكرية الوطنية، وتوسيع التعاون العسكري مع الدول العربية والأفريقية والدولية، كما ستستمر القاهرة في توظيف القوة العسكرية بوصفها وسيلة للردع ومنع التهديدات، وليس بوصفها أداة للتوسع أو فرض النفوذ العسكري المباشر، حيث يستند هذا الاحتمال إلى إدراك القيادة المصرية أن المحافظة على التوازن الإقليمي تحقق مصالحها بصورة أكبر من الانخراط في مواجهات عسكرية مفتوحة، إذ إن الردع العسكري المدعوم بالدبلوماسية يوفر لمصر قدرة أكبر على حماية أمنها القومي، مع تقليل الكلف السياسية والاقتصادية المترتبة على استخدام القوة المسلحة، كما أن استمرار هذا الاحتمال سيعزز من مكانة مصر بوصفها قوة استقرار إقليمي، قادرة على الإسهام في تسوية الأزمات، ودعم الأمن الجماعي، وتأمين الممرات البحرية، وحماية البنية التحتية للطاقة، بما ينعكس إيجاباً على مكانتها داخل شمال أفريقيا.

[1] - Gökhan Sönmez, Investments in Armaments and Military Infrastructure of Egypt in the Al-Sisi Period, ORSAM Report No. 23, Ankara: Center for Middle Eastern Studies, 2021, p.25.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

ويعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً لأنه ينسجم مع طبيعة السياسة الخارجية المصرية التي اتسمت خلال السنوات الأخيرة بالاعتماد على مزيج من الردع العسكري والتحرك الدبلوماسي، دون الانجرار إلى مواجهات عسكرية واسعة، إلا إذا تعرض الأمن القومي المصري لتهديد مباشر.

ثانياً: احتمال تصاعد التنافس الإقليمي والانخراط العسكري الأوسع

يفترض هذا الاحتمال حدوث تدهور في البيئة الأمنية الإقليمية، سواء نتيجة انهيار المسار السياسي في ليبيا، أو تصاعد الصراع بين القوى الإقليمية في شمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط، أو توسع نشاط التنظيمات المسلحة بالقرب من الحدود المصرية، وفي هذه الحالة، قد تجد مصر نفسها مضطرة إلى توسيع نطاق حضورها العسكري بصورة أكبر عبر زيادة الانتشار العسكري في الاتجاهات الستراتيجية، ورفع مستوى الجاهزية القتالية، وتعزيز التعاون الدفاعي مع حلفائها الإقليميين. كما قد تتجه إلى تنفيذ عمليات عسكرية محدودة خارج حدودها إذا رأت أن أمنها القومي أصبح مهدداً بصورة مباشرة، ومن شأن هذا الاحتمال أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنفاق العسكري، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية الحديثة، مع تكثيف التدريبات المشتركة، وتطوير منظومات القيادة والسيطرة والاستطلاع، بما يضمن المحافظة على التفوق العسكري النسبي الذي حققته مصر خلال السنوات الماضية.

إلا أن هذا السيناريو يحمل في الوقت نفسه مجموعة من التحديات، من أبرزها ارتفاع الكلفة الاقتصادية، واحتمال اتساع دائرة المنافسة الإقليمية، فضلاً عن إمكانية تعرض المنطقة إلى مزيد من الاستقطاب بين القوى المتنافسة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً: احتمال تراجع وتيرة التوسع العسكري

يقوم هذا الاجتمال على احتمال حدوث انفراج في البيئة الإقليمية نتيجة نجاح التسويات السياسية في ليبيا، وتحسن مستوى التنسيق الأمني بين دول شمال أفريقيا، وانخفاض حدة التنافس الإقليمي في منطقة شرق البحر المتوسط، وفي هذه الحالة، قد تتجه مصر إلى تقليل وتيرة التوسع العسكري تدريجياً، مع التركيز على الحفاظ على القدرات التي تم بناؤها خلال السنوات الماضية، وتحويل جزء من الموارد المالية إلى قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الاستمرار في تطوير الصناعات العسكرية المحلية بصورة تحقق الاكتفاء الذاتي، ولكن لا يعني هذا الاحتمال تراجع أهمية المؤسسة العسكرية، وإنما يشير إلى انتقال الأولوية من التوسع الكمي إلى رفع الكفاءة النوعية، وتعزيز الجاهزية، والاستثمار في التكنولوجيا العسكرية والذكاء الاصطناعي وأنظمة القيادة والسيطرة، بما يضمن المحافظة على قوة الردع دون الحاجة إلى زيادة مستمرة في حجم الإنفاق العسكري، ومع ذلك، فإن تحقق هذا الاحتمال يبقى مرتبطاً بتحسن البيئة الأمنية في شمال أفريقيا، وهو أمر لا تزال احتمالاته محدودة في ظل استمرار عدد من الأزمات الإقليمية التي تجعل الحاجة إلى القوة العسكرية قائمة، وإن اختلفت مستوياتها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن مستقبل الدور العسكري المصري سيتحدد وفق معادلة تجمع بين متطلبات الأمن القومي، وطبيعة البيئة الإقليمية، والإمكانات الاقتصادية للدولة، والتفاعلات الدولية داخل شمال أفريقيا، وعلى الرغم من تعدد السيناريوهات المحتملة، فإن المؤشرات الحالية ترجح استمرار مصر في تبني سياسة تقوم على تعزيز قدراتها العسكرية، مع توظيف هذه القدرات في إطار ستراتيجية ردعية دفاعية تهدف إلى حماية المصالح الوطنية، والحفاظ على التوازنات الإقليمية، ودعم الاستقرار في شمال أفريقيا، بدلاً من انتهاج سياسات تقوم على التوسع العسكري أو الدخول في مواجهات مباشرة مع القوى الإقليمية الأخرى

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن التوسع العسكري المصري بعد عام 2013 لم يكن مجرد استجابة لاعتبارات تتعلق بتحديث المؤسسة العسكرية أو تطوير قدراتها القتالية، وإنما جاء في إطار رؤية استراتيجية شاملة فرضتها التحولات التي شهدتها البيئة الإقليمية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وما رافقها من تزايد التهديدات الأمنية، ولاسيما في ليبيا ومنطقة الساحل والصحراء، فضلاً عن تصاعد التنافس الإقليمي والدولي في شرق البحر المتوسط، وقد انعكس هذا التوسع في تبني مصر سياسة دفاعية أكثر شمولاً، استندت إلى تنويع مصادر التسليح، وتطوير مختلف أفرع القوات المسلحة، وإنشاء قواعد عسكرية ستراتيجية، وتعزيز التعاون العسكري مع عدد من الدول، بما وفر لها قدرة أكبر على حماية أمنها القومي ومصالحها الستراتيجية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

كما أظهر البحث أن تنامي القدرات العسكرية المصرية أسهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في شمال أفريقيا، عبر تعزيز قدرة الدولة على الردع، ورفع مستوى تأثيرها في إدارة الأزمات الإقليمية، ولاسيما الأزمة الليبية، فضلاً عن دعم مكانتها في معادلات الأمن البحري في شرق البحر المتوسط، ومع ذلك، فإن تأثير هذا التوسع ظل محكوماً بجملة من المحددات، أبرزها طبيعة البيئة الإقليمية، والتوازنات الدولية، والإمكانات الاقتصادية للدولة المصرية، الأمر الذي يجعل استمرار الدور العسكري المصري مرهوناً بقدرة صانع القرار على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، مع الاستمرار في توظيف القوة العسكرية ضمن إطار ستراتيجي يقوم على الردع والحفاظ على الاستقرار الإقليمي أكثر من اعتماده على الانخراط في الصراعات المباشرة، وبناءً على ما تقدم من تحليل ونتائج، تبلورت الاستنتاجات الآتية، والتي استندت إليها التوصيات المقترحة لتعزيز فاعلية الدور العسكري المصري في البيئة الإقليمية.

أولاً: الاستنتاجات

1. أثبتت الدراسة أن التوسع العسكري المصري يمثل استجابة ستراتيجية للتحولات الأمنية والإقليمية التي شهدتها شمال أفريقيا بعد عام 2011، وليس مجرد عملية تحديث عسكري تقليدية.
2. أسهمت عملية تحديث القوات المسلحة المصرية وتنويع مصادر التسليح في تعزيز القدرات الردعية للدولة، ورفع مستوى جاهزيتها للتعامل مع التهديدات التقليدية وغير التقليدية.
3. شكلت الأزمة الليبية أحد أهم الدوافع التي دفعت مصر إلى إعادة بناء قدراتها العسكرية، نظراً لارتباطها المباشر بالأمن القومي المصري.
4. عزز التوسع العسكري المصري من مكانة مصر بوصفها إحدى القوى الإقليمية الفاعلة في شمال أفريقيا، وزاد من قدرتها على التأثير في موازين القوى الإقليمية وإدارة الأزمات.
5. أسهم تطوير القوات البحرية في دعم الدور المصري في شرق البحر المتوسط، وتأمين المصالح الاقتصادية، وحماية حقول الغاز وخطوط الملاحة البحرية.
6. أظهرت الدراسة أن القوة العسكرية المصرية أصبحت إحدى الأدوات الرئيسة الداعمة للسياسة الخارجية، من خلال توفير قوة ردع تعزز من فاعلية التحركات الدبلوماسية.
7. رجحت الدراسة استمرار السياسة العسكرية المصرية القائمة على تعزيز الردع والحفاظ على التوازن الإقليمي، في ظل استمرار التحديات الأمنية التي تواجه شمال أفريقيا

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة استمرار تطوير القدرات العسكرية المصرية بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات الأمنية المتغيرة في شمال أفريقيا، مع التركيز على تطوير القدرات النوعية والتكنولوجية بدلاً من التوسع الكمي في التسليح.
2. تعزيز التكامل بين القوة العسكرية والأدوات الدبلوماسية، بما يسهم في إدارة الأزمات الإقليمية من خلال الحلول السياسية المدعومة بقوة ردع فعالة، بما يحقق الاستقرار الإقليمي ويحد من احتمالات التصعيد العسكري.
3. توسيع أطر التعاون الأمني والعسكري بين مصر ودول شمال أفريقيا في مجالات مكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود، وتبادل المعلومات الاستخبارية، بما يسهم في مواجهة التهديدات العابرة للحدود بصورة جماعية.
4. دعم برامج التصنيع العسكري المحلي، بما يقلل من الاعتماد على الاستيراد الخارجي، ويعزز الاستقلالية الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية، ويسهم في تطوير قاعدة صناعية دفاعية قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية.

المصادر

1. محمد عبد الواحد، الأمن القومي المصري والأزمة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.
2. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر وأمن شرق البحر المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2021.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website: www.ijohss.com
Email: editor@ijohss.com
ISSN online: 2415-4822
ISSN print: 2708-5414
العدد (73) - أغسطس 2026
Volume (73) - August 2026
IJOHSS

3. عمرو عبد العاطي، التدريبات العسكرية المشتركة وأثرها في تعزيز القوة الشاملة للدولة المصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2023.
4. محمد فوزي، السياسة المصرية تجاه الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2023.
5. Butter David, Egypt's Energy Ambitions and its Eastern Mediterranean Policy, In Eastern Mediterranean in Uncharted Waters: Perspectives on Emerging Geopolitical Realities, edited by Michaël Tanchum, Konrad-Adenauer-Stiftung, 2020.
6. International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2025, London: Routledge, 2025.
7. Flavia Troisi, Egypt and the Development of its National Navy: How Cairo is Responding to the New Challenges of the Mediterranean and the Red Sea, Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 2021.
8. Flavia Troisi, Egypt and the Development of its National Navy: How Cairo is Responding to the New Challenges of the Mediterranean and the Red Sea. Milan: Italian Institute for International Political Studies (ISPI), 2021.
9. Gökhan Sönmez, Investments in Armaments and Military Infrastructure of Egypt in the Al-Sisi Period, ORSAM Report No. 23, Ankara: Center for Middle Eastern Studies, 2021.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.73.2026.960
CC BY SA